العلما ويحتمل الجواز لانه قد يحسنه من يقراه بالعربية والاقرب المنع
كما تحرم قراءته بغير لسان العرب لتوهم القلم احد اللسانين
والعرب لا تقرن قلما بغير العربي وقد قال تعالى بلسان عربي
مبين انتهى نقله العلامة سيدي عبد القادر الفاسي وأجوبته
لما سئل عن رجل اعجمي اراد ان يتعلم الفاتحة والسورة هل يجوز له
كتب ذلك بالخط العجمي ع قال في المدخل لا يسوغ
مسح لوح القران او بعضه بالبصاق ويتعين على معلم الصبيان
ان يمنعهم من ذلك انتهى وقد اشتد نكير ابن العربي على من
يقلب اوراق المصحف او غيره بالبصاق وقال انا سه على
غلبة الجهل المودي الى الكفر انتهى والله اعلم وتفسير قال
ابن مرزوق لان المقصود منه معاني القران لا تلاوته قيل
ولو كان شان الفسران يترجم بكتابه ايات كثيرة وفيه
نظر لا سيما ان كان في سفر واحد والقران فيه بحكاله ملتقى
انتهى والنظر مع ما تقدم عنه وان حائضا قال الشيخ سيدي
عبد القادر الفاسي الذي ان يفتي به شيخنا العارفي سيدي
عبد الرحمن الجنان المذهب مثله وكذا شيخنا ابو العباس المقتري
وخالفهما غيرهما واحد ممن قرانا عليه ولم يات في ذلك بدليل متبع
بل تعلقن في ذلك بعمومات ومطلقات النصوص انتهى وحرم
المتعلم وان بلغ ابن مرزوق المراد بالحرم ما قابل الكامل وظاهره
ولو كان تسعة اعشار القران وفيه نظر الان يقال انما اراد الحرم
المعتاد وتجزية المصحف عادة لا تكون على هذا الوجه انتهى وتركه
الم وان بلغ تعقبه البساطي بان الم انما اعتمد فيه ما ذكره
في ضيح بعد قوله ابن بشير واتفق على جواز مس المصحف
للمتعلم انتهى ونصه ظاهره ولو كان بالفاتحة مع ان الكلام
ضيح مردود بقول ابن يونس والمشهور ان الكامل
لا يجوز مسه للرجل ولو كان متعلما انتهى

فصل في محل غسل ظاهر الجسد قول

اي انفصاله عن محله اذ هذا غير صحيح بل المنصوص في الاصل
انه لا يجب عليه الغسل حتى يبرز المني عن الذكر وبذلك
صرح اللخمي في شرح مسلم ونصه على نقل ع ولو اضطرب
لخروج المني ولم يخرج او وصل لاصل الذكر او وسطه فذلك
غسل والبكر لا يلزمها حتى يبرز عنها لانه داخل فرجها كداخل
الاحليل هذا في السد انتهى نح نقل ع وهو صريح في ان
المني ما دام في الاحليل لا غسل به ومثله نقله عن ابن الموازي
في العارضة ونصه اذا انتقل المني ولم يظهر لم يوجب غسلا

وقال

وقال احمد ابن حنبل يوجب لان الشهوة قد حصلت
بانتقاله وهذا ضعيف لانه حدث لا تلزم الطهارة الا بظهوره
كسائر الاحداث واما خلاف سند فانما هو في المراة فقط لانها
وفي الرجل ونصه خروج ما المراة ليس بشرط في جنابتها
لانه عارته ينعكس الى الرحم ليخلق منه الولد فاذا احست بترول
وجب عليها الغسل واذا لم تحس انتهى وقوله فالرؤية
المقدرة للحيض بالنسبة للمراة تعني عنها لان الحيض السابق
انما الماء الماء اي انما الماء الذي رؤيته الماء وهذا الحيض وارد فيما يشمل
اليقظة والنوم والخلاف انما هو في اليقظة وهو ظاهر وجعل
بعضهم منشا الخلاف حديث نعم اذا رات الماء اي ابصرته
على المشهور او علمته على ما سند وبحث فيه بان هذا الحديث
انما ورد في الاحلام في اليقظة واجاب بعض بان الاحتلام
هو صورة السبب وهو لا تخصيص فالحديث على عمومه وان
بشوم قول ز راى فيه انه وطى اذ هذا القيد ينافي الاطلاق
الذي بعده فالصواب اسقاطه وقوله خرج بلدة
معتادة او غير معتادة اذ التبع في هذا الاطلاق شيخه ع معترضا
على ح وبت قائلا ان احترز من راى في منامه انه لدغته
عقرب فامنى او حك لجرب فامنى فظاهر كلامهم وجوب الغسل
انتهى وقبل طفى ما لع وكتب عليه الشيخ مس مالفظه
ليس لمح في هذا نفس يعتمد عليه لا ظاهر ولا منصوص واضح الدلالة
يستند اليه كما يعلم ذلك بالوقوف على ما لديه وانما تمسك
باطلاقات بعض كتب المذهب هو عند التامل لا تثبت المطلب
غير ان الخوطها ذكره وكان نحته التفرقة على هذا
بين النوم واليقظة عدم ضبط النائم لحاله ولا يقال
ان وجوب الغسل في الصورة المذكورة يوخذ من وجوبه
في صورة ما اذا لم يعلم سببا اصلا لان نقول انما وجب
في صورة جهل السبب حملا على الغالب وهو الخروج بلذة
معتادة عند التردد والاحتمال بخلاف ما اذا علم السبب
وانه غير معتاد وبالجملة فلا نص في المسالة ومتمسك ع
في رده على بت وح وان وجدا والله اعلم انتهى من
جواب له فيه وما ذكره من الوجوب اذا وجد الا اثر ولم
يعقل السبب حكى عليه الفراق في الاجماع وتعقب
بنقل من رسند فيه قولين ك في والقولان نقلها المازري
ايضا ونصه واذا راى الا ثر ولم يذكر احتلاما فقيل يجب
الغسل لان غالب منى النائم للذة وان ضعفت لغمرة
النوم وقيل لا غسل عليه لانه ما خرج بغير لذة انتهى نكته
ابن مرزوق وقول ز كما نبه بت على الرسالة